

أكد أن الاسترداد يشكل هاجساً لصناديق الاستثمار ويدفعها لتسجيل مخالفات والوقوع في المحذور

الشايح لـ «الأبناء»: الإعلان قريباً عن 600 شركة مساهمة مقفلة مخالفة منذ 3 سنوات وحتى 30 يونيو الماضي



الوكيل المساعد للشركات والتراخيص التجارية جمال الشايح

عاطف رمضان
يبدو أن تزايد عمليات الاسترداد خلال الفترة الأخيرة أحد الأمور الأساسية وراء تعثر بعض الصناديق الاستثمارية بالكويت، الأمر الذي جعلها تسجل مخالفات بشكل ملحوظ نتيجة قلة السيولة المالية لديها جراء الإزمة المالية العالمية التي آلت بظلالها على أسواق العالم خلال الفترة الأخيرة. ولعل المطالبات من قبل المستثمرين لهذه الصناديق باسترداد أموالهم منها شكلت ضغوطاً كبيرة عليها باعتبار أن هذه الأموال أحد الحقوق المشروعة لهم، الأمر الذي يؤدي إلى خسارة الطرفين «المستثمرين» و«الصناديق» لاسيما أن هذه الصناديق تقوم على الاستثمار طويل ومتوسط الأمد.

وقد ألقى البعض التهامات لبعض صناديق الاستثمار بعدم الشفافية وتعقيد إجراءات الاسترداد.

وقد ذكر أحد المتخصصين لـ «الأبناء» أن موضوع الاسترداد يظهر بشكل واضح قوة ومثانة الصندوق، وأنه كلما كان هناك «مماطلة» في الالتزام بدفع الأموال لأصحابها كان ذلك «مؤشراً جلياً» على «تعثر الصندوق مالياً».

الجدير نذكر أن وزارة التجارة والصناعة لاحظت خلال الفترة الأخيرة أن معظم المخالفات التي استحوذت على نصيب الأسد في قسم صناديق الاستثمار بالوزارة هي «عدم الالتزام بالاسترداد».

هذا ما أكدته الوكالة المساعد لشؤون الشركات والتراخيص التجارية في وزارة التجارة والصناعة جمال الشايح لـ «الأبناء»، مشيراً في الوقت ذاته إلى أن الأسباب الرئيسية وراء ذلك هي قلة السيولة جراء الإزمة المالية العالمية. وأضاف الشايح أن وزارة التجارة والصناعة جهة إشرافية، وأن بنك الكويت المركزي جهة رقابية، وأن الوزارة والمركزي «مكملان لبعضهما» في هذا الموضوع.

وأشار إلى أن الوزارة توجه ملاحظاتها إلى «المركزي» من خلال كتب رسمية، وإن «التجارة» توجه للصناديق المخالفة «إنذارات» بأنها غير ملتزمة ببعض البنود أو اللوائح على سبيل المثال و«المركزي» يقوم بالتفتيش على هذه الصناديق ويتخذ إجراءاته القانونية ضد الصندوق المخالف، حيث يتم عزل مدير الصندوق المخالف في حال اثبات مخالفات على الصندوق.

وقال إنه لا بد من توافر بيانات في نظام الصندوق مثل اسم الصندوق، واسم مدير الصندوق واسم أمين الاستثمار والهدف من انشاء الصندوق ومدة الصندوق وقيمة رأس المال إذا كان رأسمال الصندوق ثابتاً على الأجل الحد الأدنى

«التجارة» تقوم حالياً بحصر الشركات التي لم تقدم بياناتها المالية وإيقاف المندوبين الذين ليس لهم علاقة بشركات الأشخاص

من تاريخ صدور القرار الوزاري المنشئ للصندوق على أن يكون ذلك بموافقة جهة الإشراف كذلك معرفة الحد الأدنى والحد الأقصى لرأس المال إذا كان رأسمال الصندوق متغيراً على الأقل الحد الأدنى لرأس المال عن 5 ملايين دينار. وبين الشايح أنه لا بد من توافر بيانات عن عدد وحدات الاستثمار والقيمة الاسمية لكل منها والحد الأدنى والحد الأقصى للاشتراك من قبل المدير والمشتري في الصندوق وكذلك توافر معلومات عن كيفية الاشتراك في الصندوق وسياسة توزيع الأرباح وطريقة احتساب القيمة السوقية الصافية للأصول ونظام الاسترداد والاشتراك بالنسبة للصناديق ذات رأس المال المتغير وأسس تقييم الوحدات وأتعاب مدير الصندوق وأتعاب أمين الاستثمار وحقوق حملة الوحدات وأساليب ومواعيد الإفصاح عن المعلومات وأساليب وسياسات ومخاطر الاستثمار والسنة المالية للصندوق وكيفية تعديل نظام الصندوق والحالات التي تتم فيها تصفية الصندوق وكيفية إجراء التصفية وأي بيانات أخرى ترى وزارة التجارة والصناعة أو بنك الكويت المركزي إضافتها.

ولفت الشايح إلى أنه لوحظ أيضاً خلال الفترة الأخيرة أن الغالبية العظمى من الشركات التي ترد الوزارة بهدف تسويق بعض الصناديق داخل السوق المحلي منشؤها خارج الكويت، وقال إن الشركات التي ترد الوزارة لتأسيس صناديق جديدة عددها محدود.

وكشف الشايح لـ «الأبناء» عن أن الوزارة تقوم بالتدقيق على الشركات المساهمة التي لم تقدم ميزانياتها المالية للوزارة، مشيراً إلى أنه حسب المادة رقم 178 من القانون أن تقوم الشركة بعقد عموميتها عبر الوزارة لتلاوة التقرير على المساهمين وتوضيح المخالفات.

ونوه إلى أن «التجارة» تقوم حالياً بحصر المخالفات وأنه سيتم استدعاء الشركات المخالفة والإعلان عنها خلال الفترة القريبة المقبلة، وحول رؤيته عن شركات الأشخاص قال الشايح: الوزارة تقوم بحصر هذه الشركات من خلال الفروع التابعة وأنه سيتم «إيقاف» المندوبين الذين ليس لهم علاقة بهذه الشركات. وزاد قائلاً: الوزارة تشهد تطوراً وعملياتاً إصلاحاً بشكل واضح حول هذه الأمور. وعن عدد الشركات المخالفة التي لم تقدم ميزانياتها المالية «للتجارة» قال الشايح: هناك ما يقارب الـ 600 شركة مساهمة مقفلة مخالفة وكذلك 3 أو 4 شركات تقريباً «شركات عامة» وأن هذه المخالفات تمت خلال الفترة من «30 يونيو 2009 وما قبلها» أي خلال 3 سنوات سابقة تقريباً.

لرأس المال عن 5 ملايين دينار ويجوز أن يسدد رأسمال الصندوق على دفعات بحيث تكون الدفعة الأولى لا تقل عن 25% من رأس المال على ألا تتجاوز مدة التقسيط 5 سنوات

«التجارة» تحسم نزاع «الشبكة» وتحدد عموميتها أول نوفمبر

عمر راشد
حسمت وزارة التجارة الصراع الدائر على شركة «الشبكة قابضة» لصالح ملاكها الجدد، حيث وافقت على عقد عموميتها في الأول من نوفمبر المقبل. وفي التفاصيل، أشارت مصادر لـ «الأبناء» إلى أن إدارة الشركات المساهمة في وزارة التجارة وافقت على تحديد موعد لعقد عموميتها بعد شد وجذب شهدته أروقة «التجارة» خلال الأيام الماضية وذلك بعد النزاع القانوني مع «الدولية للآجارة» والذي استمر لفترة طويلة. ولفتت إلى أن عمومية الشركة ستشهد انتخاب مجلس إدارة جديد للشركة، مشيرة إلى أن مساهمين جديداً خليجيين ومحليين سيضمون إلى الشركة، مستدركة أن مجلس الإدارة سيسعى إلى تعديل أوضاع الشركة وانتهاج استراتيجية جديدة تعزز من وضعها في الفترة المقبلة.

أخبار الشركات

4 اجتماعات لمناقشة خطة «إعادة الهيكلة» مع «الدار» في الأسابيع الثلاثة المقبلة

عمر راشد
كشفت مصادر لـ «الأبناء» أن اللجنة التنسيقية لداخلي الدار انتهت من خطة إعادة الهيكلة والتي ستتم مناقشتها مع ممثلي الدار خلال الأسابيع الثلاثة المقبلة. ولفتت المصادر إلى أن نحو 4 اجتماعات سيتم عقدها مع الدار لمناقشة تفاصيل الخطة والتي تشمل برامج السداد من حيث المدة والطريقة، وكذلك هيكل السداد. وتفت المصادر أن تكون طريقة السداد من خلال مبادلة الأصول بالمديونية، مشيرة إلى أن السداد سيكون تقداً. وحول تعارض الانتهاء من خطة إعادة الهيكلة مع بقاء عدد من الدائنين متحفظاً على خطة تجميد الأوضاع، أفادت المصادر بأنه لا تعارض بين خطة إعادة الهيكلة وتجميد الأوضاع، وأن كلا منهما ليس مترتباً على الآخر بمعنى أن عدم تحقيق تجميد الأوضاع لا يترتب عليه عدم تنفيذ خطة إعادة الهيكلة، فكل منهما يسير وفق البرامج التي وضعتها اللجنة.

«الاستثمارات الصناعية» انتهت من جدولتي ديونها وتدرس الدخول في مشاريع جديدة

منى الدغيمى
أفاد مصدر مطلع لـ «الأبناء» بأن شركة الاستثمارات الصناعية انتهت من جدولتي 90% من قروضها مع البنوك المحلية وأنها ستدخل بداية العام المقبل في استثمار جديد سيحقق للشركة عائداً جيداً وذلك في إطار الاستراتيجية التي وضعتها الإدارة التنفيذية للشركة للدخول في مشاريع جديدة للاستفادة من الفرص الجديدة الحالية في الدول الخليجية وبعض الدول العربية بعد أن نجحت الشركة في إعادة جدولتي ديونها واستثماراتها. وكشف المصدر أن بعض القروض قصيرة الأجل سيتم البدء في سدادها في 2010، لافتاً إلى أن الشركة في المراحل النهائية لإعادة جدولتي باقي ديونها وأنها ستحصل على قروض للمباشرة في استثمارات جديدة في 2010 وستكون الأولوية فيها للدول الخليجية. وكشف المصدر أن الشركة تدرس التخرج من بعض استثماراتها المحلية والخارجية لتعزيز السيولة لديها، مؤكداً أن التخرج سيكون بنهاية العام الحالي. جبر بالذكر أن الاستثمارات الصناعية سبق أن أعلنت أنها تتفاوض مع 3 بنوك محلية وأن التزاماتها مازالت في حدودها الآمنة مقارنة بأصولها.

عمر راشد
كشفت مصادر لـ «الأبناء» أن اللجنة التنسيقية لداخلي الدار انتهت من خطة إعادة الهيكلة والتي ستتم مناقشتها مع ممثلي الدار خلال الأسابيع الثلاثة المقبلة. ولفتت المصادر إلى أن نحو 4 اجتماعات سيتم عقدها مع الدار لمناقشة تفاصيل الخطة والتي تشمل برامج السداد من حيث المدة والطريقة، وكذلك هيكل السداد. وتفت المصادر أن تكون طريقة السداد من خلال مبادلة الأصول بالمديونية، مشيرة إلى أن السداد سيكون تقداً. وحول تعارض الانتهاء من خطة إعادة الهيكلة مع بقاء عدد من الدائنين متحفظاً على خطة تجميد الأوضاع، أفادت المصادر بأنه لا تعارض بين خطة إعادة الهيكلة وتجميد الأوضاع، وأن كلا منهما ليس مترتباً على الآخر بمعنى أن عدم تحقيق تجميد الأوضاع لا يترتب عليه عدم تنفيذ خطة إعادة الهيكلة، فكل منهما يسير وفق البرامج التي وضعتها اللجنة.

تذكير

لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية

للسنة المالية المنتهية في 2008/12/31م

واجتماع الجمعية العمومية غير العادية للسنة المنتهية في 2008/12/31م

يسر مجلس إدارة شركة الخليج قابضة - شركة مساهمة كويتية (قابضة) بتذكير السادة المساهمين الكرام بحضور اجتماع الجمعية العمومية بنوعها عادية وغير عادية عن السنة المالية المنتهية في 2008/12/31م، المقرر انعقادها على التوالي في تمام الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الأحد الموافق 2009/10/25م في قاعة الاجتماعات (قاعة أ) بمبنى وزارة التجارة والصناعة الكائن بمجمع الوزارات، وذلك لمناقشة البنود الواردة على جداول الأعمال.

لذا يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالحضور مراجعة المكتب الرئيسي للشركة - الدور 6، برج الخليج، شارع أبو بكر الصديق، خلف فندق الشيراتون، منطقة القبلة، دولة الكويت - هاتف: +965 22243993، فاكس +965 22243994. لاستلام وإيداع استمارات التوكيل وبطاقات الحضور خلال ساعات الدوام الرسمي للمكتب المذكور.

والله ولي التوفيق

مجلس الإدارة

جدول أعمال اجتماع الجمعية العمومية غير العادية للسنة المالية 2008

زيادة رأس المال 10% والتي تمثل 7,700,000 دينار كويتي من رأس المال المدفوع وذلك عن طريق إصدار أسهم متحة للمساهمين المسجلين في تاريخ إنعقاد الجمعية العمومية ليصبح رأس المال 84,700,000 دينار كويتي. وذلك بتعديل نص المادة (6) من عقد التأسيس والمادة (5) من النظام الأساسي ليصبح نصها كالتالي:

نص المادة الحالي "حدد رأسمال الشركة بمبلغ (77,000,000) فقط سبعة وسبعون مليون دينار كويتي موزع على (770,000,000) سهم) فقط سبعة وسبعون مليون سهم، قيمة كل سهم (100) فلس) وجميع الأسهم نقدية".

نص المادة المقترح "حدد رأسمال الشركة بمبلغ (84,700,000) فقط أربعة وثمانون مليون وسبع مائة ألف دينار كويتي موزع على (847,000,000) سهم) فقط ثمانمائة وسبعة وأربعون مليون سهم، قيمة كل سهم (100) فلس) وجميع الأسهم نقدية".

جدول أعمال الجمعية العمومية العادية للسنة المالية 2008

أولاً: الاستماع إلى تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2008 والمصادقة عليه
ثانياً: الاستماع إلى تقرير مرابي حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2008 والمصادقة عليه.
ثالثاً: الاستماع إلى تقرير هيئة الرقابة والمقرى الشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2008 والمصادقة عليه.
رابعاً: الإطلاع على الميزانية العمومية. وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2008. المصادقة عليها.
خامساً: اعتماد توصية مجلس الإدارة بتوزعات مقترحة مبنية على النحو التالي:

- 1) توزيع أرباح بمقدار 10% أسهم متحة من رأس المال المدفوع على المساهمين المسجلين في تاريخ انعقاد الجمعية العمومية العادية.
- 2) تحويل مبلغ 596,348 دينار كويتي إلى الاحتياطي الاجباري ما يعادل نسبتته 10%.
- 3) تحويل مبلغ 596,348 دينار كويتي إلى الاحتياطي الاختياري ما يعادل نسبته 10%.
- 4) اعتماد القطع مبلغ 70,000 دينار كويتي من الأرباح بعد استقطاع الاحتياطي. الإجباري. الاختياري والاستقطاعات الأخرى الواردة بالنظام الأساسي للشركة، وذلك كمكافأة لمجلس الإدارة.

سائماً: الموافقة على السماح للشركة بالتعامل مع أطراف ذات صلة.

سابعاً: إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم القانونية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2008.
ثامناً: تفويض مجلس الإدارة على تعيين / إعادة تعيين هيئة للقرى والرقابة الشرعية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

تاسعاً: انتخاب أعضاء مجلس إدارة جديد للشركة وذلك لفترة الثلاث السنوات القادمة.

عاشرأ: تعيين / إعادة تعيين مرابي حسابات الشركة عن السنة المالية 2009 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

تنويه: حرصاً على مصلحة المساهمين، فإن الشركة لن تعتمد بأية تفويضات تصدر من المساهمين على أوراق أخرى غير التي ستقوم الشركة بتوزيعها وإعطائها لكل مساهم